## Kausalität in der muʿtazilitischen Kosmologie

Das Kitāb al-Muʾattirāt wa-miftāḥ al-muškilāt des Zayditen al-Ḥasan ar-Raṣṣāṣ (st. 584/1188)



VON

JAN THIELE



# كِتَابُ المؤثراتِ وَمِفْتَاحُ المشكِلاتِ

تألىف

الحسَن بن محمّد بن الحسَن بن أبي بكر الرصّاص المتوفى سَنَة ٥٨٤ هـ دراسة وتحقيق دراسة وتحقيق يان تيله



الناشر دامهر باللنشه\_فے لیدن المحروسة وبوسطن سانئد

### فهرس المحتويات

الكلام في المؤثرات وما يجري مجراها وتمييز بعضها من بعض
وما يختص به كل واحد منها من التأثير
باب في تمييز بعضها من بعض
باب فيما يختص به كل واحد منها من التأثير
[الكلام في النوع الأول]
[الكلام في الفصل الأول]
[الكلام في الفصل الثاني]
[الكلام في النوع الثاني]
[الكلام في النوع الثالث]
[الكلام في النوع الرابع]

#### بسحه الله الرحمن الرحيم وبه أستعين وعليه أتوكل المقدمة

الحمد لله خالق الأرضين والسموات الذي ﴿ إليه تنهي التأثيرات والمؤثرات ﴾ وعلى وجوده يقف تصحيح الشروط واقتضاء المقتضيات، وصلواته على نبيه المخصوص بالكرامات المؤيد بالمعجزات والآيات محمد الذي ختم بنبوته

#### ه اغ و ش ق د ض ف رب ج ي

١، ١ وبه ... أتوكل] الحمد لله وحده وصلواته على محمد وآله، ه؛ اللهم أرزفنا التوفيق، غ؛ وبه نستعين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم، لا وبه نستعين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم، لا وبه نستعين والحمد الله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد، و؛ حرث رب يسر يا كرم، ح؛ وبه نستعين والحمد الله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله، ض؛ وبالله أستعين وصلوة على محمد وآله الطبيين الطاهرين، و؛ وبه نستعين والحمد الله وحده، ف ٢ الحمد ١١٠٠٠ ورحمته] - ه الله الطبيين الطاهرين، و؛ وبه نستعين والحمد الله وحده، ف ٢ الحمد ١١٠٠٠ المامش) ض اليه تنتهي إليه، أج و (صححت) التأثيرات والمؤثرات ] تأثير المؤثرات، أو المامش، ب ٣ يقف] + الشروط (مشطوباً)، و ا واقتضاء] اقتضى، ج واقتضاء المقتضيات، ف ك نبيه عنوق السطر، ض ا المخصوص المخصوص المخصوص المخصوص المخصوص المخصوص المؤامات] والمقتضيات، ف ك نبيه عنوق السطر، ض ا المخصوص المخوامات والمؤامات والمؤرمات (مشطوباً)، و المامش (خن ، بالمحموص) المخصوص المؤرمات ( المؤيد ... محمد عد في الهامش، ب ا بالمحموات ) + والكرامات (مشطوباً)، و والآمات عمد عد وق السطر مقلم آخر، ر

سائر النبوات ونسخ بشریعته جملة الشرعیات، وعلی آله الطیبین المفضلین ، معده علی کافة البریات، ﴿ وسلامه ﴾ علیهم أجمعین.

سألت، وفقنا الله وإياك (للنظر) فيما بعد الممات وجعلنا وإياك ممن ادخر الباقيات الصالحات، أرف أوضح لك (جملة) القول في المؤثرات وما يجري مجراها من الشروط والمقتضيات. فأجبتك إلى ما سألته من ذلك رغبة فيما يحصل لك به من المنفعة ورجاء لما يكتب لي عليه من المثوبة. ومن الله .. سبحانه أستمد التوفيق والتسديد وإياه أسأل العصمة والتأبيد بمنه ورحمته.

٥ جملة ] فوق السطر، و سانر، ض | الشرعيات ] + الشريعات (فوق السطر)، ي | الطيبين ] - ض، في الهامش، ج | المفضلين المعفضلين، ض ٦ بعده ] فوق السطر بقلم آخر، ر | كافة ] سانر، و | وسلامه ] وسلامه أ وسلامه عليه، ي | عليهم ] فوق السطر، ر وعليهم، ي ٧ وإباك ] + ثلاثة حروف (مشطوبا)، ف | للنظر ] - أ فيما ] في ما، ض ٨ لك ] فوق السطر بقلم آخر، ر | جملة ] جمل، أ ٩ من ] لك ] - ب ب خصل، ض ا ي الك ] - ب به ] - ج ا ورجاء ] ورجى، ر و - : فوق السطر ج ا يكنب ] تحصل، ض ا ي ] فوق السطر بقلم آخر، ر | عليه ] - ق ا الله ] فوق السطر، و ١١ سبحانه ] + تعالى، ق | ورحمته ] وكرمه، ج

(٢)

الكلام في المؤثرات وما يجرى ماجراها الكلام في المؤثرات وما يجري مجراها وتمييز بعضها من بعض وما يختص به كل واحد منها من التأثير

وقبل الشروع في ذلك نذكر حقيقة المؤثر، وحقيقته هوكل ما يظهر بـه حكم أو صفة. واعلم أن المؤثرات ثلاثة، أولها الفاعل وحقيقته الذي وجد (من م جهته ) معض ماكان قادراً عليه، وثانيها العلة وحَدُها كل ذات توجب

ه اغ وش ق د ض ف رب جي

٢، ١ الكلام ... المؤثرات] ‡، ف ٢ وتمييز] في الهامش، ق | من ] + من، ش | به كل] بكل، أ؛ كل، ج | من التأثير] – ق | التأثير] المؤثر، أ ٣ حقيقة] فوق السطر، ج | المؤثر] + من (؟) جملة، ي | وحقيقتة] فوق السطر، ق | هو ] – و | ما ] شيء، غ رب ج ي و و ش ق ض ف ا به ] عنده، رب؛ + به (فوق السطر)، ر ٤ أولها ] أحدها، ه | الذي ] هو من، ش ق ض ا به هو الذي، ب ي و ف | وجد ] أوجد، أ | من جهته ] – أ ه ٥ بعض] – ه | وثانيها العلة ] ‡، ف | وحَدُها ] + وهي، أ؛ وحقيقتها، و | توجب ] + أوجبت (نخ)، و (فوق السطر)

لغيرها صفة ، وثالثها السبب وهوكل ذات توجب ذاتاً أخرى، فهذه هي المؤثرات. ٢

وأما ما يجري بجرى المؤثر فثلاثة أيضاً، أحدها المقتضي وحقيقته هي كل صفة اختصت بها ذات وجب لأجلها لتلك الذات صفة أخرى ، وثانيها الشرط وهو ما وقف عليه حصول غيره أو ما يجري مجرى الغير كالصفات. . . وإن شئت قلت: هو ما يصحح حصول المشروط ولم يكن مؤثراً في وجوبه أو

#### ه اغ وش ق د ض ن رب ج ي

7 لغيرها] حما: فوق السطر، ق | صفة] + أو حكماً زائدين على الوجود، رب و؛ + أو حكماً زائدان على الوجود، ش | وثالثها السبب] ‡، ف | فهذه، ش | فهذه ... ٧ المؤثرات] - ه؛ + الحقيقية، ق | هي] - ج ٨ وأما] فأما، ب؛ ‡، ف | بحرى المؤثر] مجراها، ش؛ + بحراها (فوق السطر)، ف؛ بحرى المؤثرات، ي | فئلائة أيضاً أيضاً فثلاثة، و | أحدها] ‡، ف؛ فوق السطر، ي | هي] هو، ق و ي؛ + هو (فوق السطر بقلم آخر) ٧ - و ٩ صفة إذات (شطبت وصححت)، ه | للك ... أخرى] صفة أخرى لئلك الذات، ي | الذات] فوق السطر بمثلم آخر، ر | وثانيها] ‡نيها، ف ١٠ وهو] حهو: فوق السطر ب؛ وحقيقته هو، ش | أو ما] وما، و | كالصفات] - ق ١١ قلتًا فوق السطر، ج | ولم] -لم: فوق السطر، ب؛ وان لم، ش وف | وجوبه] وجوده، ب | أو الح وق

<sup>&#</sup>x27; «صفة» كالكون «أو حكماً» ك[ال]اعتماد، حاشية و | ' فالفاعل والسبب يظهر بهما صفة الوجود، والحياة يظهر بها حكم وصفة كالحياة والقدرة تمت، حاشية و | ' نحو التحيز والادراك بحاستين وشغل الجهة تمت، حاشية و

ما وقف عليه صحة غيره أو ما يجري مجرى الغير كالصفات ولم يكن مؤثراً في وجوبه. وهذان الحدان أولى من الأول لأنه ينتقض بالعلة فإنه يقف عليها حصول الصفة التي هي معلولها وليست بشرط، وكذلك السبب يقف عليه محصول مسببه وليس بشرط. وثالثها الداعي وهو على ضربين، داعي الحكمة وداعي الحاجة. فداعي الحكمة هو علم العالم أو ظنه أو اعتقاده بحسن الفعل أو أن لغيره فيه نفعاً أو دفع ضربر، وداعي الحاجة هو علم العالم أو ظنه أو اعتقاده أو طنه أو اعتقاده أو اعتقاده أو اعتقاده أو طنه أو اعتقاده أو اعتقاده أو اعتقاده أن له في الفعل نفعاً أو دفع ضربر، وداعي الحاجة هو علم العالم أو ظنه أو اعتقاده أن له في الفعل نفعاً أو دفع ضربر.

فالفاعل هو البارئ تعالى ومن كان قادراً من خلقه، والعلة كالأكوان مما ٢٠ توجب الصفة للمحل وكالإرادات والكراهات والظنون والأفكار والاعتقادات

ه اغ وش ق وض ف رب جي ١٤ حصول] آخو ف

۱۲ صحة] حصول، ر (صححت بقلم آخر) ي | ولم] وان لم (صححت)، و | ولم ١٣٠٠٠ وجوبه] في الهامش، ش | مؤثراً - ب ۱۳ فإنه يقف] فإنها تقف، ه | عليها] + مع (مشطوباً)، و ١٤ حصول] للصول، ر | وليست] وليس، ي ١٥ مسببه] سببه، ق | وليس بشرط] - و بشرط] + فيه، ن + عليه، ب ؛ شرط و | داعي ١٦٠٠ الحاجة] داعي حكمة وداعي حاجة، أ رب ي ق ض ٢١ فداعي الحكمة ١٠٠٠ ضرر] فداعي الحاجة ... وداعي الحكمة ...، ش (صححت) | العالم] العالم، ب | اعتقاده] + أن (مشطوتا)، ش ١٧ أو أن أوأن وأن وأن برش ق ض ا أن فوق السطر، ج | فيه ] في الفعل، ش | الحاجة ] في الهامش، ر | العالم] العالم، ب؛ الحي، ج ش ١٨ أو ظنه ] - رب | أن إن، ج ي ق ض و ١٩ فالفاعل والفاعل، ض و ا هو و احو مو و ولا عرض وجب لحله صفة سواء الأكوان [ . . . ] تمت، حاشية ر

مما توجب للجملة دون المحل، والسبب هو الاعتماد والنظر والكون والنظر الاعتماد يوجب اعتماداً مثله ويوجب الكون والصوت بشرط الصكة، والنظر على الوجه الصحيح يوجب العلم، والكون يولد الألم والتأليف فيوجب الألم إذا كان تفريقاً ويوجب التأليف إذا كان قرباً ومقاربة ومجاومة، ويولد الألم بشرط انتفاء الصحة وهي تأليف مخصوص توجد في محل الحياة ويولد التأليف على ٢٠ وجه يصعب معه التفكيك بشرط أن يكون في أحد محلي التأليف رطوبة وفي الآخر ببوسة.

البارئ] كالبارئ، ش؛ هو الله، و | تعالى] –، ج و | ومن] أو من، أ ٢٠ توجب] يوجب، ه ب وق

<sup>°</sup> قوله: «والسبب هو الاعتماد والنظر والكون» فحقيقة الاعتماد هو المعنى الذي يوجب تدافع الحل في أحد الجهات الست، حاشية ب من شرح البكرى

والمقتضي هو ككون انجوهم جوهراً فإنه يجب للجوهر لأجل كونه جوهراً عند الوجود كونه متحيزاً، وكذلك كون الحي حياً فإنه يجب للحي عند نهوال الآفات والموانع ووجود المدرك لأجل كونه حياً كونه مدركاً. والشرط كالوجود فإنه شرط في اقتضاء كون الجوهر جوهراً كونه متحيزاً وكوجود المدركات فإنه شرط في اقتضاء كون الحي حياً كونه مدركاً وكذلك زوال الآفات والموانع. والدواعي هي التي يستمر ويجب وجود الأفعال والتصرفات بحسبها وذلك ظاهر في أفعالنا وأفعال البارئ تعالى. فهذا هو الكلام في حقائقها.

۱۸ هو] - رب | ككون] كون، ج ي | يجب] يوجب، أو (صححت) و | للجوهر] الجوهر، أ الأجل كونة] - ق ٢٩ كونة] وكونه ب | متحيزاً] متحيز، ق | كون] - ب | يجب] يوجب، أو (صححت) ٣٠ ووجود] و-: فوق السطر، ثو وجوب، ب | كونه حياً] في الهامش، أ | كونه مدركاً] - ب | كالوجود الوجود، ش | كالوجود ٢٠٠٠ شرط] في الهامش، ق ٣١ شرط] يُسرط ب | اقتضاء] اقتضى، ج | كون ٢٠٠٠ اقتضاء] - ي | الجوهر ٢٠٠٠ كون] في الهامش، ش | وكوجود] وكونه موجودا (صححت)، ر ٣٦ شرط] يُسرط ب | اقتضاء] اقتضاء اقتضاء المقامش، ش | وكوجود] وكونه موجودا (صححت)، ر ٣٦ شرط] يُسرط ب | اقتضاء والموانع) ب عبيبها] - ي الجوهر جوهراً كونه متحيزاً وكوجود المدرك لأجل كونه حياً كونه مدركاً والشرط كالوجود فإنه شرط في اقتضاء كون الحي حياً لكونه مدركاً والمواعر جوهراً كونه متحيزاً وكوجود المدركات فإنه شرط في اقتضاء كون الحي حياً لكونه مدركاً وكذلك زوال اللآفات والموانع (مشطوباً)، ق ٣٣ والدواعي] -و-: فوق السطر، ث والداعي، ب وجود] هي ١٣٠٠ ظاهر] في الهامش، و | يستر] تستمر، رق؛ فوق السطر، ج | ويجب وجود] وجوب، رب | والتصرفات] - ج | بجسبها] بحبا، أ ٣٤ حقائقها] حقيقها، ق

(٣)

#### باب في تمييز بعضها من بعض

باب في تمييز بعضها من بعض

اعلم أن الفاعل يتميز عن غيره من المؤثرات بكونه مؤثراً على طريق الصحة والاختيار. ومعنى ذلك أنه يجوز تراخي وجوب تأثيره عن جوازه وصحته بل يجب تراخي ذلك فيمكنه أن يفعل وأن لا يفعل ولا يجب عند إمكان أن يفعل كونه فاعلاً ومؤثراً لا محالة. والمؤثرات على طريق الإيجاب إنما تتميز من المؤثر على طريق الإيجاب، ومعنى ذلك على طريق الإيجاب، ومعنى ذلك أنه لا يجوز تراخي وجوب تأثيرها عن جوانره وصحته بل متى صح تأثيرها

٣، ١ في إلي، أ؛ - ي ٢ يتميز عتميز، أ عن عن، غ؛ على، ق ا بكونه الكونه، أ، فكونه، ب ا مؤثراً مؤثر مؤثر، في ا طريق عبيل، ه و ٣ ذلك الله الله الله فكونه، ب ا مؤثراً مؤثر مؤثر، في ا تراخي أن يتراخى، ر ا وجوب إ في الهامش، ش ا عن على، ب ع تراخي أوق السطر، ه ا أن إ في الهامش، ق ا وأن ا أن فوق السطر، ش ا بأن، أ يجب الله الله في المامش، ش ا بكانه، أ و ٥ ومؤثراً على عالم عن، ش ا ابنا عا، ب يجب الله الله الله عن المكان المكان المكان، أ و ٥ ومؤثراً عن، عان عن، ش + من، ق ٦ طريق الماس، الله عن، ق ٦ طريق الماس، الله عن الله عن، ق ٦ طريق الماس، الله عن، الله عن الله عن المؤثرة مؤثراً، ي ٧ لا إفوق السطر، ش ا تراخي في الهامش، ش المامش، ش

٩

وجب ومتى لم يجب استحال. فأما العلة فإنما تنميز من السبب من حيث أن العلة لا يجوز أن توجد بدون معلولها من حيث هي توجبه لما هي عليه في ان العلة لا يجوز أن توجد بدون معلولها من حيث هي توجبه لما هي عليه في ذاتها ثابت في جميع أحوال الوجود، والسبب يجونر وجوده بدون وجود مسببه عند بعض الموانع ومن حيث أنها توجب الصفة وهو يوجب الذات. واعلم أن السبب وإن صح وجوده بدون وجود مسببه فإنه يفامرق المؤثر على سبيل الصحة والاختيار من وجهين، أحدهما أنه لا يصح وجوده دون فعله وإن لم

٨ فأما] وأما، ض | فإنما] فهي، ض؛ فإنها، رو؛ فاولها، ب | تتميز] تتمية، أ؛ تميّز، لا تمييز، ب امن عن، ه ش ق ض | السبب] للسبب، أ | حيث ] - ي ٩ هي آ - ج توجه موجبة، ق و ي | هي آ + عليها (مشطوباً)، ي | في امن، ج | في ذاتها الجاتها، أ ١٠ وما ... ذاتها آ عو (صححت في الهامش)، ق؛ - ي | ثابت الحاصل، رب | أحوال الوجود الأحوال، رب | يجوز الله من ١١ بدون ا دون، ب | وجود افي الهامش، و العند عن، ر ا ومن امن، ش | توجب الجب، أ | الصفة الصفة أو حكم، ض ١٢ أن ابأن، ض الوبق فوق السطر، و ١٣ فإنه ا + كلمة مشطوبة، ي | سبيل طرق، ق و | والاختيار الجلاختيار، ر ا أنه أن، ب ١٤ لا الحي الميص آ يجوز ش ض الصححت فوق السطر)؛ + يجوز (فوق السطر)، و | دون المدون، غ رب ي ض و؛ + وجود، روح و الإلمانع في الهامش، غ المانع بالغ، و ادون المدون، و، من دون، ي

ه اغ وش ق د ض رب ج ي

أي يصح، حاشية ر / ٢ المانع كالعائقة، حاشية ض

يكن هناك مانع، والثاني أن السبب متى لم يجب^ حصول مسببه استحال المحصوله لأنه مؤثر على طريق الإيجاب فمتى صح تأثيره وجب ومتى لم يجب استحال. والمانع هو الذي يزول عنده وجوب تأثيره وصحته ومتى نرال المانع صح تأثيره ووجب. وليس كذلك الفاعل فإنه قد يثبت إمكان تأثيره وصحته وإن لم يجب في حال صحته تأثيره.

والفرق بين المقتضي وبين ما تقدم هو أن المقتضي ليس بذات بل هو صفة .٠ فيفارق الفاعل والعلة والسبب فإنها ذوات. ويفامرق من وجه آخر وهو أن المقتضي يؤثر في صحة المقتضى وفي وجوبه فيفارق العلة فإنها تؤثر في وجوب

ه اغ وش ق وض رب ج ی ۱۷ عنده] أول ط

<sup>10</sup> أن] - ي | متى] فوق السطر، لا منا، ب | يجب] يحصل (صححت)، و | حصول ١٦٠٠٠ يجب] في الهامش، ج ١٦٠ حصوله] مشطوباً + وجوده (فوق السطر)، و | مؤثر] يؤثر، ض طريق] لجق، أ ١٧ ومتى] ولجى، أ ١٨ يثبت إثبت، أش ق ض و و؛ + ثبت (فوق السطر)، ب ا وصحته] - ط ١٩ تأثيره] فوق السطر، غ ٢٠ وبين] -بين: فوق السطر، ض | بل] وإنما، ق ٢١ فيفارق ففارق، ض | والعلة والسبب] لجلعلة والسبب، أ؛ والعلم للسبب، لا والعلة، وطق و | ويفارق] وتفارق، ب ٢٠ صحة إفي الهامش، ش | وفي وجوبه] ووجوبه، رب ش (صححت) ق | في أ لي أ وجوب ا + المقتضى (مشطوباً)، ه

۸ أي ننسه، ر

المعلول دون صحته، وهو وإن شامرك الفاعل في أن كون الفاعل قادراً هو المؤثر في صحة المقتضى المؤثر في صحة المقتضى وثر في صحة المقتضى وجوبه، فهو يفارقه من وجه آخر وهو أن الفاعل يجب تراخي وجوب تأثيره عن صحته عن صحته وإمكانه والمقتضي لا يجونر تراخي وجوب تأثيره عن صحته وإمكانه بل متى صح تأثيره وجب ومتى لم يجب استحال. ولهذا فإن كون الجوهر متحيزاً لما لم يجب في حال عدمه استحال ومتى صح في حال وجوده وجب. ويفاهرق العلمة من وجه آخر وهو أن المقتضي قد يثبت ولا يثبت عصحيحه للمقتضى ولا إيجامه له لعدم الشرط في تصحيحه وإيجامه له، والعلمة

ليست كذلك فإنه لا يجونر ثبوتها بدون تأثيرها ولا أن يقف تأثيرها على شرط شبت وجودها مدونه.

والفرق بين الشرط وبين سائر ما تقدم أرف الشرط لا تأثير له سوى في تصحيح الأحكام والصفات دون إيجابها، فيفارق بذلك جميع ما تقدم.

والفرق بين الداعي وبين ما تقدم هو أن الداعي لا تأثير له في وجوب وجود والفعل الذي يفيد استحالة خلافه ولا في صحته وإمكانه. بل إنما يستمر عنده وقوع الأفعال والتصرفات عند سلامة الحال فيقع الفعل بجسب الداعي وينتفي بجسب الصارف ويستمر ذلك فيه على وتيرة مستمرة (عند السلامة). فهذه طريقة القول في تمييز بعضها من بعض.

(٤)

باب فيما يختص به كل واحد منها من التأثير

باب فیما یختص به کل واحد منها من الثاثیر

اعلم أن هذه المؤثرات منها ما يكون تأثيره في التصحيح والإيجاب معاً ومنها ما يكون تأثيره في التصحيح دون يكون تأثيره في التصحيح دون الإيجاب دون التصحيح ومنها ما يكون تأثيره في التصحيح وطريقة الإيجاب ومنها ما يكون تأثيره في الاستمرام على وتبيرة واحدة وطريقة مستمرة. أما ما يكون تأثيره في التصحيح والإيجاب معاً فثلاثة، الفاعل والمقتضي والسبب. وبيان أنها ثلاثة أن ما يؤثر في التصحيح والإيجاب لا يخلو إلما أن يجوز تراخى إيجابه عن تصحيحه أو لا يجوز ذلك فيه. فإن جاز ذلك

<sup>3</sup>، \( \text{vir} \) + \( \text{like}(\text{b}) \) \( \text{vir} \) \(

۱ يعني مرجح تمت، حاشية و

فيه فهو الفاعل. وإن لم يجنر ذلك فيه فلا يخلو إما أن يكون له تأثير في وجود الذات أو لا يكون له تأثير في ذلك بل إنما تأثيره في أمر نرائد على الوجود فالأول السبب والثاني المقتضي.

> الكلام في النوع الأول

والكلام في هذا النوع من المؤثرات يقع في موضعين، أحدهما في أنها مؤثرة في التصحيح والإيجاب معاً، والثاني في أن الفاعل يجب تقدم تصحيحه على ايجابه وأن المقتضي والسبب مجلافه.

الكلام في الفصل

فأما الكلام في الفصل الأول فالذي يدل على أن الفاعل مؤثر في صحة فعله ووقوعه فلأن الفاعل إنما صح منه فعله ووقع من جهته لكونه قادراً عليه. إذ

#### ه اغ وط ش ق د ض رب ج ي

لو لم يكن قادراً عليه بل كان عاجزاً عنه لما صح منه وقوعه لما نعلمه من أن الحيين في الشاهد إذا حاول أحدهما حمل ثقيل صح منه ووقع ومتى حاول ذلك الآخر تعذر عليه، فإنه يجب أن يكون بين من صح ذلك منه ومن تعذر ذلك عليه مفامرقة وله عليه مزية. إذ لو لم يكن بينهما مفارقة ولا لأحدهما بعلى الآخر مزية لما كان أحدهما بصحة الفعل أو تعذره أولى من الآخر لأنهما حينذ مشتركان في جميع الوجوه من حيث هما جسمان وحيان إلى غير ذلك ولم يختص أحدهما بصفة دون الآخر. فيجب إذن أن يختص من صح ذلك

<sup>17</sup> عنه] في الهامش، ش | منه] - رب ج؛ فوق السطر، ش | وقوعه] + وذلك، ي | لما ألله العلم، ق | نعلمه العلم، رو؛ يعلم، ب ج ق؛ + في الشاهد، ي | من] فوق السطر، ش | من أن] أن، رج؛ - ب ١٧ حمل ثقيل] حملا ثقيلا، ق و (صححت في الهامش) ١٨ تعذر آ] -ر فوق السطر، ط | عليه] + مغارقة (مشطوباً)، ق | يجب أن] - رب ج | أن يكون] في الهامش، ش | يكون] يكن، ج | من] فوق السطر، ض | ذلك منه] منه ذلك، ب ض وط ومن] وبين من، هرق ض ١٩ ذلك] - رب ج ي ض وط ؛ في الهامش، ش | ذلك عليه] ونلك عليه] ولأحدهما على الآخر، و | إذ ٢٠٠٠ مزية] في الهامش، ش ا فلك عليه الأخر، و | إذ ٢٠٠٠ مزية] في الهامش، غ + لو لاها وفوق السطر) | مغارقة أم مغار أنهما، ش و الآخر مزية] فوق السطر، ض ا أو تعذره] والآخر مؤت ألتعذر، رب ج؛ ولا بتعذره، ق؛ وتعذره، و ٢١ مشتركان] يشتركان، ق | هما] أنهما، ش ق ض و | جسمان وحيان] حيان وجسمان، و | وحيان] حيان، و ٢٢ ولم] فلم، ط | فيجب] + أن يكون (مشطوباً)، ق | فيجب ٢٠٠٠ الآخر] في الهامش، ه | إذن] فوق السطر، و | ذلك منه] أن يكون (مشطوباً)، ق | فيجب ٢٠٠٠ الآخر] في الهامش، ه | إذن] فوق السطر، و | ذلك منه]

منه بصفة لم يشامركه فيها من تعذم عليه وهي أنه قادر على الحمل دون الآخر. فإذا كانت صحة الفعل تثبت بثبوت كونه قادراً وتزول بنرواله عرفنا أنه المؤثر فيها دون غيره. وكذلك فوقوع الفعل يجب أن يكون المؤثر فيه كونه وقادراً دون أن يكون المؤثر فيه الإرادة وما يتصل بها من الدواعي لما نعلمه من أن الساهي والنائم تقع منهما الأفعال من دون داع ولا إرادة، فعرفنا حينئذ أن المؤثر في صحة الفعل ووقوعه هو كونه قادماً لأن سائر صفات الحي لا تأثير لما في ذلك لأن كونه حياً مما لا يتعلق بالغير ولأنه قد يكون حياً ولا يصح منه

" الفعل كما ذكرنا من قبل، وكونه معتقداً وظاناً يرجعان إلى الدواعي، وقد بينا أنه لا تأثير لها في ذلك، وكذلك كونه مريداً. وأما كونه كارهاً فإن منع من وقوع الفعل وإلا لم يجز أن يؤثر فيه. وكونه متفكراً لا تأثير له في ذلك لصحة الأفعال ووقوعها من القديم مع استحالة النفكر عليه. وكونه مشتهياً ونافراً لا يؤثران في ذلك لما نعلمه من أن القديم جل وعز تصح منه الأفعال وإن استحال وثرة مشتهياً ونافراً يؤثران في ذلك لما نعلمه من أن القديم جل وعز تصح منه الأفعال وإن استحال وثرة مشتهياً ونافراً يتعلقان بالمدركات فقط وأكثر

الأفعال ليست بمدمركة. وكذلك الكلام في كونه مدركاً في أنه لا تأثير له في وقوع الأفعال وصحتها لأن كونه مدركاً لا يتعلق إلا بالمدمركات وأكثر الأفعال يستحيل إدراكه، ولأن كونه مدركاً واقف على وجود المدرك، فكيف يقف وجود الفعل المدمرك عليه؟ ولأن الحيين يشتركان في كونهما مدركين ويتفاوتان في صحة الأفعال ووقوعها. فصح إذاً أن الفاعل إنما أثر في صحة . ، الفعل ووقوعه لكونه قادراً عليه.

ومتى قيل: لِمَ قلتم أن أحوال الحي ليست إلا ما ذكرتم حتى يتم لكم أنه إذا بطل تأثيرها في وقوع الفعل لم يبق سوى كونه قادراً؟ وما أنكرتم من ثبوت صفة زائدة على ما ذكرتم وهي المؤثرة في ذلك؟

ه اغ و ط ش ق د ض رب ج ي

٣٦ ليست] وليست، ب | ليست ٢٨٠٠٠ الأفعال] في الهامش، ش | في أنه] فإنه، رش ق ض  $e^2 - d$  | في ٢٠٠٠ مدركاً] في الهامش، e |  $k_1 - l$  ٣٨ يستحيل] تستحيل، ب | إدراكه] إدراكها، ج وط ض؛ + له، d? – e ب إولان] لأن، e | واقف | e وقف، e وقف، ب؛ e المدرك المدركات، رب ج ي ض وط ٣٩ يقف فوق السطر، ج؛ + في يقف، غي ش فر المدرك المدركات، رب ج ي ض وط ٣٩ يقف فوق السطر، ج؛ + في الشاهد، و (مشطوباً)، ب | الفعل] – ه | ولأن] + الفعل (مشطوباً)، e | الحيين] + في الشاهد، و ويقاوتان، e | فصح فيصح، ق | أن] فوق السطر، ب | الفاعل الفعل، ي أثراً يؤثر، ض و ي ٤٦ عليه | e أن أن أن فوق السطر، ب | الفاعل الفعل، و المؤثرة وأبيق أبي المؤثرة المؤثرة المؤثرة و المؤثرة المؤثرة و المؤثرة المؤثرة و المنافرة و المؤثرة المؤثرة و المؤثرة و المنافرة و المؤثرة و المؤثرة و المنافرة و المؤثرة و المؤثرة و المؤثرة المؤثرة و المنافرة و المؤثرة و الم

وي قلنا: لأن الصفة إما أن تُعلم من النفس أو لا تعلم من النفس. فإن لم تعلم من النفس ولا كانت الذات مدركة عليها لم يكن بد لها من حكم يستدل عليها به، ولا شك أنه لا يُعلم من النفس الصفة التي ذكر السائل ولا تدرك الذات عليها ولا حكم يُستدل به عليها، فلا يجونر إثباتها لأن إثبات ما لا طريق إلى العلم بالذات عليه من الصفات يفتح باب الجهالات ويقتضي أن لا يوثق بالمؤثرات وتأثيرها فيما تؤثر فيه لأنه يجوز على هذا القول أن تكون المؤثرة في صفة لا طريق إلى العلم بالذات عليها وأن يكون المؤثر في كونه متحركاً أمراً لا سبيل إلى العلم به ونحو ذلك من الجهالات. فلم يبق إلا أن

<sup>63</sup> لأن] إن، و | الصفة] + لا تخلو، و | من النفس ] - ض و ط؛ فوق السطر، و 57 النفس] + الصفة التي ذكر السائل (مشطوباً)، و | الذات] - ي | يكن] - ب | بدّ لها] لجها، أ؛ بد، ه؛ لها بد، ش و | لها] فوق السطر، ق ٤٧ عليها به] به عليها، ض و | ولا ٤٨٠٠٠ عليها إ فلا بد، ش و | لها] فوق السطر، ق ٤٨ عليها به إنها لا تعلم، و | الصفة] كلمة مشطوبة، ي | ذكر الهامش، ض | أنه ... بعلم] أنا لا نعلم، أ؛ أنها لا تعلم، و | الصفة] كلمة مشطوبة، ي | ذكر كرها، ي | ولا تدرك وتدرك ب ٤٨ الذات إلى أ ابه إبها (صححت)، و | فلا ولا، ض و | لأن الاأن، ط ٤٩ طريق الجليه (مشطوباً)، رج | المحل الذات في الهامش، ش المعلم المبه به المعلم المناه بي المحلم المناه بي المناه بي المناه بي المناه بي المناه ا

يكون المؤثر في صحة الفعل ووقوعه أمرا واحدا وهو الفاعل لاختصاصه كونه قادماً.

وأما المقتضي فالذي يدل على أنه مؤثر في صحة المقتضى ووجوبه هو أن ه المقتضي هو الصفات الذاتية فإنها تقتضي صفات أخر تدرك عليها المدركات وتؤثر لأجلها الذوات المؤثرة، وكون الحي حياً فإنه يقتضي كونه مدركاً فصفات الذوات تقتضي مقتضياتها بشرط الوجود. إذ لو اقتضتها من دون شرط الوجود لوجب في العلل أن توجب الصفات في حال العدم لحصول الصفة المقتضاة التي لأجلها توجب في حال العدم، ولوجب تضاد الأضداد في العدم . .

<sup>0</sup> في 0 + صغة (مشطوباً)، ه؛ + كونه محتركاً أمراً (مشطوباً)، ش 0 ووقوعه وقوعه، ب؛ وفي (فوق السطر) وقوعه، و 0 واحداً واحد، ي 0 أنه أن، ب 0 مؤثر المؤثر، رب ووجوبه ... 0 المقتضي 0 المقتضى المقتضى و 0 هي، 0 الصفات كالصفات، ه 0 المدركات 0 0 ووقر ويؤثر، ب 0 المنجلها 0 + الذوات (مشطوباً)، و 0 الذوات 0 وكون 0 وكون 0 وكون 0 وكون 0 وكون 0 وكون 0 المنات 0 والمنات والمنا

لحصول المقتضاة الموجبة لذلك، ولوجب أن تدرك المدركات في حال العدم لحصول المقتضاة التي تدرك عليها في العدم، ولوجب أن تشغل المجواهر المعدومة الجهات لحصول المقتضاة وهي التحيز لها في العدم. وذلك لا يجوز لما ثبت من أن العلل لا توجب إلا بشرط الوجود والاختصاص الذي هو فرع عليه. وإن المتضادات لا تتضاد في العدم وإلا لزم وجود ما لا يتناهى من البياض لعدم ما لا يتناهى من السواد، وكذلك في سائر المتضادات، ولوجب أن يكون الجسم كائناً في جهتين لعدم الكون في ثالثة وأن يكون أحمر أبيض لعدم أن يكون الجسم كائناً في جهتين لعدم الكون في ثالثة وأن يكون أحمر أبيض لعدم

١٦ الحصول بحصول، ق؛ المصفة، رب جي ش ق ض وط الموجبة ١٦٠ المقتضاة ] - ق احال فوق السطر، ش؛ حالة، وط العدم العدل (صححت)، ي ٢٦ الحصول بحصول، ط؛ الصفة، ش ض و (في الحمامش) التي عليها ] في الحمامش، ض إ في الحال، ق ض (مسطوباً) العدم الجحصول الصفة المقتضاة التي تدرك عليها في حال العدم، ق ولوجب الوجب، ق؛ ولو وجب، ي ٦٣ المعدومة ] + في، ب الجهات ] + في حالة العدم، و؛ + في حال العدم، ط الحصول الجيفة (فوق السطر بقلم آخر)، و؛ + الصفة، ق الحصول الحمال فوق السطر، ض المقتضاة وهي المقتضاة وهي المقتضاة عي، ر الحما ابها، ب إ في الحالة، ق؛ + حال (مشطوباً)، ض المقتضاة وهي المقتضاله عن و المعام المتضادات المتضاد، ش (صححت) ق ا تتضاد المقامش، عن و ا في المعام المورد ولاجب المعامش، عن و المعامش عن المعدم المعامش عن المعدم المعامش عن المعدم المعامش عن المعدم المعامش عن المعامش عن المعدم المعامش عن المعدم المعامش عن المعدم المعامش عن المعدم المعامش، عن المعدم المعدم المعدم المعدم المعدم عن المعدم المعدم عن المعدم عن المعدم المعدم عن المعدم المعدم المعدم عن المعدم عن المعدم المعدم عن المعدم عن المعدم عن المعدم عن المعدم المعدم عن المعدم عن المعدم عن المعدم عن المعدم والمحدم عن المعدم والمحدم عن المعدم عن المع

السواد، ولما ثبت من أن المدركات لا تدمرك إلا عند الوجود وإلاكان يجب أن تدمرك الأصوات والآلام وسائر المدركات قبل وجودها وبعد عدمها، ومعلوم ضرورة خلاف ذلك، فإنا نعلم أنا لا ندرك الصوت في الثاني من وجوده . ٧ كما أدركاه في الأول، وكذلك أحدنا لا يدمرك الألم في حال صحته كما كان يدركه في حال مرضه، ولما ثبت من أن الجواهر المعدومة لا تشغل الأحياز في حال العدم وإلا لزم أن تكون جميع الجهات مشغولة لأن الجواهر المعدومة لا نهاية لها، فكان يجب أن لا يصح من أحدنا التصرّف في الجهات لامتناع المتداخل على الأجسام ومعلوم خلاف ذلك. فلم يبوس إلا أن تقتضي ٥٠ مقتضياتها شرط الوجود.

-------ه اغ وط ش ق د ض رب ج ي

<sup>7</sup> من] - ق | [K] - [K] [

ثم لا يخلو إما أن يكون الوجود مصححاً للمقتضيات أو لا يكون مصححاً لها بل إنما يكون شرطاً في تصحيح المقتضي وإيجابه لها. محال أن يكون مصححاً لها لأنه كان يلزم أن تصح جميع المقتضيات على كل ذات موجودة حتى تكون الذات الموجودة تصح أن تكون متحيزة وأن تكون بصفة الحركة وبصفة السكون وبصفة اللون وسائر الصفات المقتضاة لحصول المصحح لجميع ذلك لها وهو الوجود. وذلك محال لأنه يؤذي إلى أن الذات تصح أن تكون بصفة مخالفها وضدها، ومحال انقلاب الجنس على الذوات لأنها لا تحصل

على الصفة المقتضاة الثابتة لمخالفها ومضادها إلا بعد أن تحصل على المقتضي، وحصولها على المقتضي يوجب أن تكون الذات الواحدة مضادة مها لنفسها ومخالفة لها، فكان يجب أن تنفي وأن لا تنفي معاً، وذلك محال، فبطل أن يكون الوجود مصححاً للصفات المقتضيات. فلم يبق إلا أن يكون المصحح لها والموجب واحداً، وهو المقتضي، ويكون تصحيحه وإيجابه لمقتضاه بشرط الوجود، فكان الوجود مصححاً لتصحيح المقتضي لمقتضاه وليجابه له، فلا يصحح المقتضي مقتضاه ولا يوجبه إلا بشرط الوجود. .. وكذلك كون الحي حياً فإنه مصحح لكونه مدركاً وموجب له بشرط زوال

<sup>100</sup> على 100

الآفات والموانع ووجود المدرك لأن كون الحي حياً هو الأصل لصفات الجملة والمصحح لجميعها لكنه يصحح بعضها بشرط وبعضها من دون شرط، فتصحيحه لكونه مدركاً وإيجابه له هو بشرط ما قدمنا لأنه متى ثبت ما ودمنا من الشروط صح كونه مدركاً ووجب ومتى زالت، أو بعضها، استحال كونه مدركاً.

ومتى قيل: كيف يصح لكم هذا الإطلاق في جميع المقتضيات ومعلوم أن صفة الله الأخص مقتضية لصفاته الأربع من كونه قادمهاً عالماً حياً موجوداً وليس لها تأثير في صحتها بل إنما تؤثر في وجوبها؟

۱۹ لأن] فان،  $l \mid 20$  إلى الجملة الجمل،  $l \mapsto 30$  الجملة الجملة و المحملة الجملة و المحملة ال

قيل له: إن ما ذكرته لا يصح بل هي مؤثرة في صحتها أجمع ووجوبها، ... وذلك لأنه لا مصحح لكونه تعالى موجوداً إلا موجبه من صفته الأخص. وكذلك كونه حياً فإن صفته الأخص هي المصححة له والموجبة دون أن يكون الوجود مصححاً لذلك. وإلا لزم في الأعراض أن يصح كونها حية لأنها موجودة، وذلك مستحيل، فلم يبق إلا أن يكون الوجود شرطاً في اقتضاء صفته الأخص للصفات الثلاث. وكذلك فصفته الأخص مصححة لكونه قادراً على جميع أجناس المقدوم إت وعالماً بجميع المعلومات، وتصحيح كونه حياً لذلك لا يمنع من تصحيح صفته الأخص وإيجابها لذلك، فإن الصفة قد

١٠٠ قيل له] في الهامش، ض؛ قيل، أ؛ وقيل له، ي | إن ما] إنما، غ رب ي ش ق ض وط و؛ ما، ج | ووجوبها] وولجوبها، أ ١٠١ لأنه أنه، ه | لا] فوق السطر، ض | مصحح] يصح، ب (شطبت وصححت) | إلا] لا، ض ١٠٠ حياً + كلمان مشطوبان، و | فإن] فإنه، ي المصححة المصحلة، أ | والموجبة فوق السطر، لا - ب ج ي ١٠٠ لذلك إلى الله أ أ أن يصح إ في المامش، ه | يصح ع تصحح، أرض و ١٠٠ شرطاً في الهامش، ض؛ شرط، و يصحح إ في المامش، ش اقتضاء اقتضى، ب ١٠٥ للصفات الصفات، ق | للصفات ١٠٠٠ التصحيح إ في الهامش، ش اوكذلك ولذلك، أق الكونها، ب (شطبت وصححت) ١٠٠ المقدورات ا فوق السطر، ج الوعالما عالماً، رب ج ي وط وق ض السطر، ج الوعالما عالماً، رب ج ي ق ا بجميع ا اعيان، رب ج ي وط وق ض السطر، ج المنظر، ع الذلك إ الذلك إ الذلك إ الذلك المناه ا

يجوز أن تكون المؤثر في صحتها وجهين كل واحد منهما لو انفرد لأثر في التصحيح فإذا اجتمعا لم يتغير تأثيرهما. ألا ترى أن المؤثر في صحة كون الشيء مرئياً قد يكون تامرة التحيز وأخرى كونه على هيئة مخصوصة كهيئة السواد والبياض وسائر الألوان؟ ولم يمنع تصحيح التحيز لرؤية الجوهر من تصحيح الهيئة المخصوصة لرؤية اللون. فلو قدرنا أن ذاتاً حصلت على صفة الجوهر بكونه متحيزاً وعلى صفة اللون بكونه هيئة مخصوصة لكان المؤثر في صحة كونها مرئية كلتا الصفتين دون أن بكونه المؤثر إحداهما إذ لا تخصيص.

١٠٨ تكون] يكون، ب و الأترا لا أثر، ب (شطبت وصححت)؛ لا يقرأ بسبب الصورة المهزورة، من ١٠٩ اجتمعا اجتمع، أ ا تأثيرهما ا تأثيرهما، ي ا ألا ا + حس، ب (شطبت وصححت) المورة إلى الماس، ط؛ - ي المؤثر مؤثر، ي ١٩٠ مرنياً هوناً، ب؛ لا يقرأ بسبب الصورة المهزورة، ص ا تارة إلى المؤثرة، من التحيز المتحيز، أرب ا وأخرى وتارة، ه رب ج ي المهنورة، من المحورة أرب الألوان الاوان، ج ا تصحيح ي المبنة المنات، أ ١٩١ الألوان الاوان، ج ا تصحيح في المامش، من التحيز المتحيز المتحيز المنات، أ ١٩١ الألوان الاوان، ج المتحموصة في المامش، من المجهو (مشطوباً)، ي المجور الجهمر الجهمة أ؛ الجواهر، و ١٩٢ المخصوصة الملحورة المجهو (مشطوباً)، ه اللون المجنوبة المنات، من المؤثر المؤ

وكذلك فالمؤثر في صحة كون الذوات معلومة هي صفاتها الذاتية على تماثلها واختلافها وتضادها، ولم يمنع تصحيح بعضها لكون الشيء معلوماً من تصحيح البعض الآخر لـذلك. فلو قدّمها أن الذات حصلت على صفتين للنفس لكان المؤثر في صحة كونها معلومة كليهما دون أن يكون المؤثر إحداهما، فكذلك يجب في صفة الله جل وعز الأخص وكونه حياً. فبطل ما قالمه السائل وصح أن المقتضي يؤثر في صحة المقتضى ووجوبه. وذكرنا ١٢٠ للصحة والتصحيح في صفاته جل وعز الأربع، إنما عنينا به نفي الاستحالة والامتناع لا الصحة المتقدمة للوجوب كصحة الفعل وصحة كون أحدنا عالماً

ه اغ وط ش ق د ض رب ج ي

وقادراً إلى غير ذلك، فإن ذلك مستحيل في حقه جل وعز فإن صفاته الأمربع لا تتقدم صحتها على وجوبها من حيث ثبتت له تعالى على سبيل الوجوب.

وأما السبب فالذي يدل على أن له تأثيراً في صحة المسبب هو أن السبب متى صح وجوده صح وجود مسببه على طريق التبع له ومتى استحال وجوده استحال وجوده استحال وجود مسببه. إذ لو صح وجود مسببه من دون وجوده لقدح ذلك في كونه مسبباً له ومتولداً عنه لأن الطريقة التي بها يعلم أن الشيء مبتدأ غير متولد هي أن يصح وجوده مع عدم ما يقدم كونه سبباً، والطريقة

۱۲۳ فإن ذلك] - ق | مستحيل] لمحيل، أ | جل وعز] عز وجل، رب ج ق | صفاته] صفاله، أ ۱۲۵ تقدم] يقدم، ب و؛ لم ش | على أ فوق السطر، ش | وجودها وجودها، قل ا ثبت فوق السطر، ش | بيت، ب اله أنه، ي ا تعالى ا - أ و ۱۲۵ يدل ا له ا ثبت فوق السطر، ج ، تثبت، ب يثبت، ب اله أنه، ي ا تعالى ا - أ و ۱۲۵ يدل ا عليه (مشطوباً)، ق ا أن ... صحة أنه يؤثر في، أ ا تأثيراً تأثير، ج ي ش ۱۲۶ وجود وجوده (صححت)، ج ا التبع الملجب، أ ۱۲۷ استحال اصح (صححت)، ي ا استحال وجود أ في الهامش، ج ا مسببه أ + على طريق التبع له، أ و ا إذ ... مسببه أ في الهامش، ش دون وجوده وي دونه، ق ۱۲۸ مسبباً سببا، ط ا ومتولداً متولد، ي ا الطريقة الطريق، ي أن ا - رب ج ا الشيء السبب، أن + السبب إنخ)، و ۱۲۹ غيراً غلر، أ ا غير متولد ا ب يصح ... ۱۳۰ أن أ في الهامش، ش ا سبباً + له، ه

التي بها يعلم أن شيئاً متولد (هي) أن يوجد بجسب السبب ولا يوجد الدلاه. فلو وجد المسبب من دون وجود سببه لعاد بالنقض على التفرقة بين المبتدأ والمتولد وعلى الطريقة في إثبات الأسباب والمسببات وللحق بما يكون مبتدأ، فيجب إذاً أن لا يصح وجود المسبب إلا عن سببه.

فإن قيل: هلا صح وجود عين المسبب عن سبب آخر فيصح وجوده من دون وجود سببه الأول؟

قيل: إن السببين لا يجوز أن يشتركا في توليد مسبب واحد. إذ لو اشتركا في ذلك لم يخلُ الحال إما أن يصح وجود المسبب مع عدم كل واحد منهما

١٣٠ بها يعلم] يعلم بها، ض و | أن ] في الهامش، ط | شيناً مؤلد] الشيء مؤلد، ه ج وط ق؛ سبباً مؤلداً، ب؛ المسبب مؤلد، ي؛ شيناً مؤلداً، ض و | هي ] هو، غ ه أ رب ج ي ش ق ض | يوجد ] ‡وجب، أ؛ + له (نخ)، غ (فوق السطر) | بحسب ١٣٠٠ وجد] – ي ١٣٠ فلو وجد] فلجد، أ | وجد] أوجد، و | وجود] فوق السطر، ر | على] فوق السطر، ب ١٣٠ فلو وجد] فللجد، أ | وللحق] + ذلك، ق ١٣٣ فيجب ١٣٠٠ فيجب بببه إ – ق | إذا إذا والمسببات إلى المهابات إلى المهابات أ | وللحق] + ذلك، ق ١٣٣ فيل إ عن سبب إخن الله من المامش، ق ١٣٦ فيل المنسب، ض | وجوده إ + يصح (مشطوباً)، ر | من ١٣٥٠ وجود ] في الهامش، ق ١٣٦ فيل إ له، رب ج ي ق ض؛ قلنا، و | يجوز ] يصح، و | أن الماكون (مشطوباً)، ق | مسبب المنسب أخر (مشطوباً)، ر المن ١٣٠٠ بيكون (مشطوباً)، ق | مسبب المنسب أخر (مشطوباً)، ر المناسب على المنال المنسب ألى المنسب ألى المنال المنال المنسب ألى المنال المنسب ألى المنسب ألى المنسب ألى المنسب ألى المنسب ألى المنسب ألى المنال المنسب ألى المنسب أ

عند وجود صاحبه أو لا يصح وجوده إلا عند وجودهما . فإن قيل بالأول قدح ذلك في كون كل واحد من السببين سبباً له لأن من حق المسبب أن يستحيل وجوده من دون وجود سببه، وإلا لزم في الأفعال المبتدأة أن تكون مسببة وإن صح وجودها من دون وجود الأسباب. فلو صح وجود هذا المسبب مع عدم أحد سببيه أيهما كان لقدح ذلك في حاجته إليه وكونه مسبباً عنه ولجاز أن يكون مسبباً عن كل سبب وإن صح وجوده من دونه وذلك باطل. وإن قيل بالثاني لم يصح أيضاً لأنه كان يجب لو قدّ مهنا وجود السببين دون الآخر أن لا يوجد المسبب وذلك أيضاً يقدح في كون هذا الموجود سبباً له، لأن من حق السبب أن يجب وجود مسببه عند وجوده الموجود سبباً له، لأن من حق السبب أن يجب وجود مسببه عند وجوده

### ه اغ وط ش ق د ض رب ج ي

وارتفاع الموانع. فمتى وجد هذا السبب وارتفع المانع ولم يوجد المسبب قدح ذلك في كونه سبباً موجباً، وليس يصح أن يقال أن عدم السبب الثاني يكون في حكم المانع لأرف المنع إنما يكون وجود ضد للمسبب أو عدم شرط من شروط توليده له، وعدم السبب الآخر ليس واحداً من الأمرين لأنه ليس بشرط في توليد السبب الآخر، وإنما هو سبب مولد ونحن لا نمنع أن يقف السبب في توليده على شرط وإنما منعنا أن يتولد المسبب عن سببين. فصح بهذه الجملة أنه لا يصح وجود عين المسبب إلا عن سببه وأنه يستحيل وجوده من دون وجود سببه، نفياً

#### --------ه اغ وط ش ق د ض رب ج ي

رور وإثباتاً، عرفنا أنه مؤثر في ذلك لأن هذا طريق العلم بالمؤثرات، وكذلك فله تأثير في وجوب وجود مسببه لأن وجوبه يقف على وجوده نفياً وإثباتاً. ولذلك يخرج المسبب عن التعلق بالقادر عند وجود سببه ويصير في حكم ما قد وجد، فلولا وجوبه عن السبب لما خرج عن التعلق بالقادم إلا عند وجوده في نفسه كالأفعال المبتدأة ومعلوم خلافه. فهذه طريقة الكلام في أن وجوده في السبب والمقتضي مؤثرة في التصحيح والإيجاب معاً.

الكلام في الفصل الثاني وأما الكلام في الفصل الثاني من الكلام في هذه المؤثرات الثلاثة وهو أن الفاعل يجب تقديم تصحيحه على إيجابه وأن المقتضي والسبب بخلاف.

# ه اغ و ط ش ق و ض رب ج ي

۱۵۵ عرفنا] علمنا، و | هذا] هذه، غ ه رب ج ي ش ق ض و ط و | طريق] طريقة، رب ج ق و ا فله] علمنا، و | هذا] مذه، غ ه رب ج ي ش ق ض و ط و | طريق] طريقة، رب ج ق و ا فله عله، ب ١٥٦ تأثيرًا تأثيره، ب (صححت) ا في – ب أ وجوبه ا ب ش ض وجوده، و ا وإثباتاً أو إثباتاً (صححت)، ج ١٥٧ ولذلك] وكذلك، ر (صححت) ب ش ض المسبب عن] المسبب عن] المسبب عن] المسبه نفياً وإثباتاً علمنا الحامش يقلم آخر، ر | سببه] + فإذا كانت صحة وجوده موقوفة على مسببه نفياً وإثباتاً علمنا المسلوباً)، و ا في حكمه، ر | حكم] + حكم (مشطوباً)، ش ١٥٨ قد] قدمنا (صححت)، و المولاياً ب أن، ب ج (شطبت) ط ١٩٥ الكلام] – ر ا أن فوق السطر، ج ي ا فلولا ا بأن، ب ج (شطبت) ط ١٩٥ الكلام] – ر ا أن فوق السطر بقلم المورة على المورة عل

فالذي يدل على أن الفاعل يجب تقدَّم تصحيحه على إيجابه هو أنه لو لم يتقدم تصحيحه على إيجابه لكان مؤثراً على طريق الإيجاب. ولوكان كذلك لم يحسن أمره ولا نهيه ولا مدحه ولا ذمه لأن أمر الواحد بما لا يمكنه الانفكاك منه أو نهيه عنه أو مدحه أو ذمه عليه لا يحسن، ولذلك يقبح أمر المرمي به من شاهق بالنزول أو نهيه عنه ومدحه أو ذمه عليه. وكذلك يقبح أمر السبب والعلة وسائر الموجبات ونهيها ومدحها وذمها على ما توجبه، ولم يقبح ذلك إلا لأنها مؤثرة على سبيل الإيجاب لا يمكنها الانفكاك مما توجبه ولا يقدم تصحيحها على إيجابها. وفي علمنا بحسن أمر الفاعلين منا ونهيهم ١٧٠

ه اغ وط ش ق د ض رب ج ي

۱٦٢ على | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i | + i

ومدحهم على ضروب الإحسان والأفعال الواجبة وذمهم على ضروب القبائح دلالة على أن الفاعل مؤثر على طريق الصحة والاختيار، فيجب تقدُّم صحة تأثيره على وجوبه حتى يمكنه أن يفعل الفعل وأن لا يفعله إن كان مبنداً، وأن يفعله بأن يفعله بأن يفعل سببه بأن يكون متولداً، وأن يفعل يفعله بأن يعون متولداً، وأن يفعل فيعلم ضده بدلاً منه إن كان له ضد . ولذلك يحسن أمره بالفعل الواجب ونهيه عن ضده ، فلو لم يكن قادراً على ضده بدلاً منه لم يحسن نهيه عنه لأن نهي الواحد عما لا يقدر عليه قبيح . ولذلك يقبح نهي الأعمى عن نظر العورات

ه اغ وط ش ق د ض رب ج ي

والزمن عن مسابقة الحيل العربية ومن لا جَناح له عن الطيران، وليس ذلك إلا لأنه نهى له عما لا يمكنه فعله. فثبت أن من حق القادر على الشيء أن يكون قادراً على ضده فيصح منه أن يوجده بدلاً من ضده وضده بدلاً منه. .. والصحة والبدل يقتضيان الاستقبال لاستحالة دخول البدل في الموجود الحاصل لأن البدل في معنى الاشتراط والاشتراط إنما يكون في المستقبل دون ما وجد وتقضى. فلو لم يتقدم تصحيح كون القادم قادراً على الفعل على وجوبه لكزم وجود الضدين معاً لأنا قد بينا أن كون القادر قادراً مؤثر في صحة

### ه اغ وط ش ق د ض رب ج ی

الفعل ووجوده وأن كونه قادراً متعلق بالضدين، فكان يجب، إذا صحح كونه قاديراً وجود الضدين ولم يتقدم تصحيحه لهما على إيجابهما، أن يوجدا معاً وذلك محال، وكان يجب قبح أمره بالفعل لأن الأمر لا يحسن بما قد وقع وإنما يحسن الأمر بما لم يقع ليقع في المستقبل وذلك ظاهر. فصح بهذه الجملة أنه لا بدّ من تقدُّم تصحيح القادر على إيجابه.

الله وأما الذي يدل على أن المقتضي والسبب بجلافه فهو أنه لو تقدم تصحيحهما على إيجابهما لخرجا عن كونهما مؤثرين على جهة الإيجاب وللحقا بالمؤثر على جهة الصحة والاختياس. ومعلوم مفارقتهما له في الأحكام

ه اغ وط ش ق و ض رب ج ي

۱۸۵ ووجوده] ووجوبه أرب جي من (صححت فوق السطر) معلق] يتعلق، ق من متعلق ۱۸۰ معلق ۱۸۰ على، أ بالضدين] + ولم (مشطوباً)، ي مصحح] صح، ي متعلق ۱۸۰ وجود] اوجود، ب و لم -1 لما الحا، ي إيجابهما إجادهما (صححت)، و؛ + الوقع (فوق السطر بقلم آخر)، ر أ أن يوجدا] -1 ۱۸۷ وذلك محال] فوق السطر، غ أ أمره] +1 الوقع (فوق السطر بقلم آخر)، و ا بالفعل في الفعل، رب قد] فوق السطر، غ؛ -1 القادر] الفاعل، و +1 كون القادر قادراً، ق و +1 وأما الذي والذي، من المهوا +1 وهوا +1 والما الذي الفاعل، و +1 والما الذي أنها أنها (غيرت بقلم آخر)، و المو تقدم] +1 و +1 من المور، و الموحدة فوق السطر)، ج المجابهما كونها، من المنا من، هو المولدة المنا و الموحدة وقالسطر)، ج المجابهما كونها، من المنا من المعدد وقالسطر)، ج المجابهما كونها، من المنا من المور، ق المعدد المعدد على المعدد المع

التي تقدم ذكرها ولأنه قد ثبت أن المقتضيات يستحيل ثبوتها في العدم للذوات ومتى وجدت الذوات صحت المقتضيات ووجبت في وقت واحد. فلو تقدمت صحة المقتضيات على وجوبها للزم أن تصح في حال العدم فكان بيجب صحة التحيّز على المعدوم إلى غير ذلك من الصفات المقتضيات أو أن يصح وجود الذوات من دون أن تثبت لها الصفات المقتضيات بأن تتقدم صحتها على وجوبها فتصح دون أن تجب. وكل ذلك لا يجوز لما نعلمه من استحالة التحيّز وسائر الصفات المقتضيات على المعدومات. ولذلك يستحيل التضاد وإيجاب الصفات على العلل والإدراك على المدمركات في حالة العدم من

ه اغ وط ش ق د ض رب ج ي

۱۹۳ التي الذي، ي | ولأنه | لا (صححت)، ق | ثبت | + في، ض (مشطوبا) | المقتضبات يستحيل المقتضبات + سيتحيل المقتضبات + على وجوبها (مشطوباً)، ي ۱۹۰ تقدمت تقدمه، ق | وجوبها في غ ق | المقتضبات + على وجوبها (مشطوباً)، ي ۱۹۰ تقدمت تقدمه، ق | وجوبها في الهامش، ق | تصح + بح، + ۱۹۲ يجب بلزم، ق و (فوق السطر) ض (صححت فوق السطر + نخ) | إلى + بل المقتضبات فوق السطر، غ؛ المقتضباه، و المقتضاة، + أو أن وأن، + ق المعان + المقتضبات + المقتضبات أو الدوات الذات، + الدون في الهامش، + المقتضبات + السطر) | وتصح + المقتضبات + في الهامش، + المقتضبات ويجب (شطبت وصححت)، خ المدركات المثبت، + حالة حالة حال، ه رب ج ق

لاستحالة الصفات المقتضيات الموجبة لذلك في حال العدم، لأن استحالة حكم العلة تقتضي استحالة ثبوت العلة على الوجه الذي توجب في وكذلك فلا يصح وجود الذوات من دور ثبوت الصفات المقتضيات عن صفاتها الذاتية لأن حكم الوجود ظهور الصفة المقتضاة، إذ لو لم تظهر المقتضاة عنده لم ينفصل الموجود من المعدوم، فإن الموجود إنما يتميز مما ليس بموجود بظهوس المقتضاة، ولا يصح أن نجعل التفرقة بين الموجود والمعدوم بصحة المقتضاة على الموجود دون المعدوم، وذلك لأن صحتها لا تعلم إلا بثبوتها فإذا لم تثبت لم يكن طريق إلى صحتها حتى تقع بها البينونة.

ه اغ وط ش ق و ض رب ج ي

١٠١ الصفات] فوق السطر، غ | حال] حالة، ض ط ٢٠٠ حكم] - ب | تقتضي] يقتضي، و | توجب] يوجب (صححت)، و ٢٠٠ دون] - ش | عن] من، ش ض و ٢٠٠ ظهور] ظلر، أ | تظهر] + الصفة، غ (مشطوباً) ش ض و رب ج ي | المقتضاة المقتضيات، ق ٢٠٠ من] عن، رب ي ق و | فإن الموجود] في الهامش، ب | بما] عن ما، رج ي؛ عما، ب ش ق ض | بظهور] لظهور، رب؛ + إلصفة، غ (مشطوباً) ض و و (في الهامش) م ٢٠٠ المقتضاة إ أ، ق | ولا إ و الإ على (مشطوباً) لا، ه؛ فلا، رب | يصح التفرقة ا تصح التفرقة المصحة، و ٢٠٠ المعدوم العدم، ط | بشوتها ] بعد شوتها، ب ق و (فوق السطر) | فإذا و فإذ، و ٢٠٠ طربق الحربقا، ق احتى حين، ب ا تقع عقم، و ابها - ب

<sup>·</sup> وهو حصولها على الصفة المقتضاة تمت، حاشية ي

وبعد، فلو صحت المقتضاة على الموجود ولم تجب لكانت ثابتة مع الجواز وحال الموجود بالوجود واحدة، " فكان ذلك يقتضي افتقام ها إلى معنى، ١١٠ ويلحقها بالصفات الثابتة للمعاني ويخرجها عن كونها مقصورة على المقتضي لها والشرط في اقتضائه وهو الوجود، لأن الطريق إلى إثبات المعاني هو ثبوت الصفات مع الجواز والحال واحدة، فبطل تقدم تصحيح المقتضي على إيجابه.

وأما السبب فقد ثبت أن عند وجوده وارتفاع المانع يصح وجود مسببه ويجب عند صحته، وعند عدمه أو حصول مانع يستحيل وجود مسببه. ١١٥

# ه اغ و طیش ق د ض رب ج ي

٢٠٩ صحت المقضاة ] صحب على الموجود على الموجود ] الموجود ] بالوجود ] بالموجود المسطوبة وصححت فوق السطر، غ؛ معا ، ي ٢١٠ وحال ] الله و الموجود المحالي ا

<sup>&</sup>quot; قوله: «وحال الموجود بالوجود واحدة» أي أن الوجود على هذه المقالة ثابت قبل ثبوت الصفة المقنط[١]ة وبعدها تمت، حاشية ومن شرح البكري

فلو تقدم تصحيحه على إيجابه لصح وجود مسببه عند وجود المانع الذي هو ضده وذلك محال، أو صح أن لا يوجد المسبب عند ارتفاع المانع وذلك أيضاً محال. فهذه طريقة القول فيما يكون تأثيره في تصحيح الحكم أو الصفة وإيجابهما.

وأما النوع الثاني من المؤثرات، وهو ما يكون تأثيره في الإيجاب دون الكلام في النوع الثاني الثاني الثاني الشعميح، فهو العلل. فإن العلة لا توجب الصفة إلا لمن يصح أن يكون عليها في الأصل دون أن توجبها لمن يستحيل كونه عليها بأن تصححها له وتوجبها.

ه اغ وط ش ق و ض رب ج ي

وحصول، ي | وجود] + المسبب (مشطوباً)، ش | مسببه] ‡، أ؛ + فيجت عند صحته (مشطوباً)، و

۲۱۲ فلو] ولو، ش | فلو تقدم] ولقدم، ش | تصحیحه] صحنه، ب ۲۱۷ محال] فوق السطر، ش؛ - أ | أوا لو، أ؛ + لا، ب (مشطوباً) | صح] یصح، رب ج؛ لصح، ط و؛ + أنه (مشطوباً)،غ | أن] أنه، ق ض ۲۱۸ یکون] یمکن، ط | أو الصفة] والصفة، أب ي ق و ۲۱۹ وليمابهما] وليمابهما وليمابها، ش ض ي ۲۲۰ الثاني آ الثلبي، ر | من] لله، ق | من المؤثرات] في المامش، و | وهو وما، ق ۲۲۱ فهو] وهو، أ | فإن] وان، ب | یصح] یصلح، ب ۲۲۲ توجبها یوجبها، ب | لمن] لما،غ أو طش ق و ض | کونه کون، و أن یکون، ق اله المناه و توجبها یوجبها، ب

وإنما قلنا ذلك لما نعلمه من أن الكون حاصل مع الجوهر ولونه على سواء في الاختصاص من حيث هو موجود بجيثهما، ثم هو يوجب كون الجوهر كائناً دون أن يوجب كون لونه كائناً. وليس ذلك إلا لأن الجوهر يصح كونه من كائناً دون اللون من حيث هو متحيز دونه. فلو كانت العلمة تصحح الصفة وتوجبها لوجب أن تصحح كون اللون كائناً، وتوجب له ذلك لأن اختصاصها به كاختصاصها بالجوهر، فلا يجونر أن تصحح لأحدهما وتوجب دون الآخر

#### ه اغ وط ش ق د ض رب ج ي

<sup>&#</sup>x27;الاختصاصات خمسة اختصاص الشيء بالشيء بأن يحله فيوجب له كاختصاص الحركة بالمتحيز واختصاص الشيء بأن يحل محله فينفيه كاختصاص البياض بالسواد واختصاص الشيء بأن يوجد على حد وجوده فينفيه أو يوجب كإرادة البارئ والفناء [و]اختصاص الشيء بالشيء بأن يوجد في بعضه فيوجب لجملته لصفات الجمل واختصاص الشيء بالشيء بأن يحله فيلتبس بمكاختصاص اللون بالجسم تمت، حاشية ض

مع أنها قد حصلت معهما على سواء في نهاية الاختصاص الممكن الذي هو البرط في إيجابها ما توجبه. فإذا استحال ذلك لم يبق إلا أنها توجب كون الجوهر كائناً دون أن تصححه، وإنما المصحح له هو التحيز. وكذلك الحال في العلل التي توجب صفات راجعة إلى الجملة لأنها لا تختص بالجملة دون ألوانها وأكوانها وتأليفاتها وسائر المعاني الحالة فيها، (ثم هي توجب الصفات للجملة دون الأعراض الحالة فيها ) لما صحت الصفات على الجملة واستحالت على دون الأعراض. فلو كانت مؤثرة في التصحيح مع الإيجاب لصححت للأعراض وأوجبت لها الصفات لاختصاصها بها وبالجملة على سواء، وذلك محال لاستحالة كون الأعراض حية قادمرة ولاستحالة مقدوم بين قادرين. وإذا

ه اغ وط ش ق د ض رب ج ي

استحال كون الأعراض حية استحال عليها سائر صفات الجملة لأنها تابعة لكونه حياً في الصحة.

> الكلام في النوع الثالث

وأما النوع الثالث من المؤثرات وهو ما يكون تأثيره في التصحيح دون ،،٠ الإيجاب، فهو الشرط، فإنه مصحح لوجود المشروط، فإن اقترن به المؤثر وجب المشروط عند صحته، وإن تراخى عنه صح ولم يجب.

أما أنه مصحح فذلك ظاهر فإن كون الحي حياً شرط في كونه عالماً وقادماً وفي سائر الصفات الراجعة إلى الجملة، وكذلك فهو شرط في وجود المعانى الموجبة للصفات الراجعة إلى الجملة كالعلم والقدرة والإمرادة وغير ٢٤٠

ه اغ وطش ق وض رب ج ی ۲٤٥ الراجعة آخر ط

سبح السعة، و؛ التصحيح، ي ٢٤٠ من المؤثرات] - و | وهو] هو، ق | دون] فوق السطر، السعة الصغة، و؛ التصحيح، ي ٢٤٠ من المؤثرات] - و | وهو] هو، ق | دون] فوق السطر، غ ٢٤١ فإنه الأنه، ق | لوجود] + المسبب (مشطوباً)، و؛ لوجوحود، ج | اقترن] افترق، ب ٢٤٢ وجب الموجود ق ش (فوق السطر بقلم آخر) و (فوق السطر بقلم آخر) | صح افوق السطر، ق | يجب الموجود (في الهامش بقلم آخر)، و ٢٤٣ حياً افوق السطر، ش | شرط اسرط ب (صححت)؛ شرطا، ق ش | عالماً وقادراً وقادراً وعالماً، رب ج ي وط؛ علما، ق عالماً قادراً، و ٢٤٣ في الهامش، غ | وكذلك كذلك، ق علما الموجود السطرة ق الراجعة الرا

ذلك. ومعنى ذلك أنه يصححها حتى لولا كون الذات حية لاستحال كونها عالمة وقادرة إلى غير ذلك، وكذلك فلولا وجود الحياة لاستحال وجود القدرة والعلم والإرادة وغيرها. وكذلك فالتحيز لما كان مصححاً لوجود سائر الأعراض المحتاجة إلى المحال سمي شرطاً في وجودها. وكذلك البنية لما كانت مصححة لوجود الحياة حتى لولاها لما صح وجود الحياة سميت شرطاً في وجودها. وكذلك البنية المخصوصة في تصحيحها لأفعال القلوب.

وأما أنه غير موجب فلأن الشرط لوكان موجباً لأدى ذلك إلى اجتماع المتضادات لأن كون الحي حياً مصحح لكونه عالماً وجاهلاً ومريداً وكالمهماً

ه اغ وش ق د ض رب ج ي

<sup>767</sup> ومعنى 767 ذلك] في الهامش بقلم آخر،  $( | \omega - \omega - \omega | | \omega - \omega | )$  بحتى (مشطوباً)،  $( \omega - \omega + \omega | + \omega | )$  الاستحال] لا ستحال،  $( \omega - \omega + \omega | )$  عالمة وقادرة] عالمة قادرة،  $( \omega - \omega | )$  وعالمة،  $( \omega - \omega | )$  عالمة الدرة عالمة،  $( \omega - \omega | )$  الاستحال كونها قادرة عالمة الدرة عالمة،  $( \omega - \omega | )$  المنظوباً  $( \omega - \omega | )$  المنظوباً وجود الحيوة السطر،  $( \omega - \omega | )$  المنظوباً  $( \omega - \omega | )$  المنظوباً وغير ذلك  $( \omega - \omega | )$  المنظوباً  $( \omega - \omega | )$  المنظوباً وجودها] وجودها] وجودها] وجودها]  $( \omega - \omega - \omega | )$  المنظوباً المنظوبا المنظوباً المنظوبا المنظوباً المنظوبالمنظوباً المنظوباً المنظوبالمنظوبالمنظوبالمنطوبالمنظوبالمنطوبالمنظوبالمنظوبالمنظوبالمنظوبالمنظوبالمنظوبالمنظوبالمنظوبال

وظاناً وناظراً ومشتهياً ونافراً، فلوكان كونه حياً موجباً لم يكن بإيجاب بعض هذه الصفات أولى مرخ بعض لأنه مصحح لها على سواء، فكان يجب أن ٢٥٠ يكون الحي عالماً بالشيء جاهلاً به على أخص ما يمكن، مربداً له كارهاً مشتهياً له نافراً عنه في وقت واحد، وذلك محال.

ومتى قيل: إن كونه حياً يصحح الضدين على البدل فلا يجب أن يوجبهما على الجمع.

قيل له: إن البدل لا يدخل في الصحة لأن صحتهما ثابتة قبل ثبوت ... أحدهما، وإنما البدل يدخل في الوقوع. فلوكان كونه حياً موجباً لأوجب

ه اغ وش ق د ض رب ج ي

٢٥٤ وظاناً - رب ي | ومشهباً وق السطر، ش | فلوكان افلولا، أ | لم] لمن، ب بعض فوق السطر، ش و ٢٥٥ لها إ + سواكان (مشطوباً)، و | فكان وكان، ب ٢٥٦ يكون أوق السطر، و | به اله، ي | مربداً ومربداً، ض ي ٢٥٧ له ] - ي | عنه افوق السطر، ش ٢٥٨ يصحح الضدين المصحح للضدين، رب ج ي ش | على البدل أ في الهامش، ر إ يجب أن ] - ش ٢٥٩ الجمع الجمع الجميع، ب و ٢٦٠ قيل له آ قيل، ق | إن البدل إ له لله البدل أ يك البدل البي البدل البي البدل الموجباً الموجباً الموجباً فوق السطر، ش؛ - ب | موجباً الموجباً وق السطر، ش؛ - ب | موجباً الموجب ال

الضدين على الجمع كما صححهما على الجمع. وكذلك فلو كان التحيّز موجباً لوجود الأعراض" كما أنه مصحح لوجودها للزم اجتماع المتضادات، وذلك محال. ولأن كونه حياً لو أوجب صفات الجملة وصححها أجمع لخرج عن كونه شرطاً فيها ولكان مقتضياً لها لأن المقتضي هو كل صفة اختصت بها ذات وجب لأجلها لتلك الذات صفة أخرى. ولهذا جعلنا كونه حياً مقضياً لكونه مدركاً مع الشرائط المعتبرة في ذلك لما كان مصححاً له وموجباً. وكذلك فلوكان وجود البنية موجباً لوجود الحياة مع أنه مصحح له

## ه اغ وش ق د ض رب ج ي

الجمع الجمع الجمع ب: + وكذلك فلو كان التحيّز موجباً لأوجب الضدين (مشطوباً)، و | كما صححهما إلجهما، أ | كما ... الجمع ] - ب | صححهما ] صححها، ي | وكذلك ] فكذلك، ر ب ج؛ + هو، ب | فلو أ فوق السطر، ق؛ لو، ض | فلو كان إ فوق السطر، ش | التحيّز ] + لو كان (مشطوباً)، ش ٢٦٣ الأعراض إلا عراض، أ؛ إلى ... النزم إلى مرب ج ي المنصادات المنصدات، ق ٢٦٤ ولأن إ + ولأن، ب | صفات ] فوق السطر، ق | الجملة الجمل، رب ج ي ا وصححها ] وصحها ، ب ا أجمع ادجمع (صححت)، ب ٢٦٥ عن الحمل، رب ج ي أ وق السطر، ج ا عن ... فيها ] على كان أ مقتضياً ... ٢٦٦ لأجلها ] في الحامش، و فوق السطر، ج ا عن ... فيها ] على كذات، و الذات إلى الشوط، و المعتبرة، ش اله إلى السطور، و المامن مثل المساور، و المناس الم

<sup>&</sup>quot;المتضادات، حاشية بقلم آخر ر | ١٠أي ثبتت (؟)، حاشية بقلم آخر ر

لخرج عن باب الشروط وللحق بباب الأسباب لأن السبب يصحح المسبب ويوجبه وهما ذاتان. فعرفت أن من حق الشرط أن يكون تأثيره في تصحيح ٢٧٠ المشروط دون إيجامه.

الكلام في النوع الراج

وأما النوع الرابع من المؤثرات وهو ما لا يكون له تأثير في تصحيح ولا إيجاب بل إنما يكون تأثيره في الاستمراس على طريقة واحدة فهو الداعي والصارف. فإن الداعي لا تأثير له في صحة الفعل ولا في وجوده بل إنما ذلك مراجع إلى كون الفاعل قادراً كما تقدم. وكذلك فالصامرف لا تأثير له في وجوب عدم هما الفعل ولا في استحالة وجوده ولا في صحة عدمه. بل إنما الداعي يقتضي كون الفعل أولى بالوجود منه بالعدم ويستمر ذلك عنده، أعني وجود الفعل،

## ه اغ و ش ق د ض رب ج ي

۲۲۹ عن] من، رب ج | الشروط] الشرط ق | وللحق] ولحق، رب ج ي | لأن] لألج، أ
٢٧٠ ذاتان] ذاتا، ق | من...الشرط] الشرط من حقه، غ ض | أن يكون] ألجكون، أ
٢٧١ إيجابه] لجالج، أ ٢٧٧ النوع ع فوق السطر، ي | له تأثير] تأثيره، رب ج ي و | ولا
إيجاب] وليجابه، ر(صححت علم آخر) ب ج، ولايجاب، ي ٣٧٧ فهو] فهي، ق | الداعي] +
والصما (مشطوباً)، ي ٤٧٤ الفعل] فوق السطر، غ | وجوده] وجوبه (صححت فوق السطر)، و
ا راجع] يرجع، ش ق ض ٢٧٥ الفاعل قادراً الجادرا، ر | وكذلك] لجكذلك، أ | فالصارف
لا الصارف فلا، ك الصارف لا، ب و ٢٧٦ ولا سعدمه في الهامش بقلم آخر، ك - ب ي
ا يقضي ا ح ي ٢٧٧ كون أن، و | أولى بالوجود أولى، ق و ش (بقلم آخر)؛ + أولى، رمشطوباً) ب | وجود ا وجود ه | الفعل سر مطرقة اللجعل على طلج، ا

على طريقة واحدة دون أن يكون له تأثير في وجوب الفعل الذي يقتضي استحالة خلافه. إذ لوكان له تأثير في ذلك لأخرج الفاعل عن حد الاختيار، فإن من حق الفاعل أن يمكنه أن يوجد فعله وأن لا يوجده كما تقدم، ولأن الداعي قد يحصل ولا يقع الفعل، فلوكان موجباً لحصوله لما صح ذلك، ولأنه لو أوجبه لم يخل إيجابه له من أن يكون إيجاب العلل أو الأسباب لأن الذوات الموجبة ليست إلا هذين، ومحال إيجابه للفعل إيجاب العلل فإن العلل لا توجب الذوات، ومحال أن يوجبه إيجاب الأسباب لأن السبب لا يخلو إما أن يختص الذوات، ومحال أن يوجبه إيجاب الأسباب لأن السبب لا يخلو إما أن يختص بجهة في التوليد أو لا يختص بجهة فإن كان الداعي من قبيل ما لا يختص

------ه اغ وش ق د ض رب ج ي

۱۹۷۸ [-3] و [-3] تأثیر [-3] تأثیره، و ۱۹۷۹ [-3] فوق السطر، [-3] [-

بجهة لم يجز أن يولد إلا في محلّه. إذ لو ولد في غير محلّه لم يكن بعض المُحالَ بَوليده فيه أولى من بعض لفقد الاختصاص. ومعلوم أن الفعل المدعو إليه قد يكون من أفعال الجوارح والداعي في القلب فلا يصح طريقة التوليد بينهما لأنه لا يحلّ محلّه.

وإن قيل بأن الداعي يختص في التوليد بجهة فمعلوم أن الذي يختص في ٢٩٠ التوليد بجهة لكان الداعي في التوليد بجهة لكان التوليد بجهة لكان يجب أن يكون من قبيل الاعتمادات، فإن هذا القبيل يختص بهذا الحكم من

### ه اغ وش ق د ض رب ج ي

<sup>&</sup>quot; هو المعنى الذي يوجب تدافع الجسم في أحد الجهات الست تمت حاشية و

بين سائر الأسباب، وكونه من قبيل الاعتماد محال لأنه مما يوجب للجملة حالاً! والاعتماد حكمه مقصوس على محله.

وبعد فعن حق ما يختص في التوليد بجهة أن لا يصح توليده لمسببه إلا بشرط مماسة محله لمحل المسبب. وإلا لزم أن يصح من أحدنا أن يمنع الضعيف الذي يمشي على بعد منه من المشي بما يفعله في يده من الاعتماد، وإن فقد الاتصال والمماسة بأن يولد الاعتماد السكون في جسم الضعيف وذلك محال. ولأن من حقه إذا اختص في التوليد بجهة أن لا يولد إلا في محله أو في المحل ولأن من حقه إذا اختص في التوليد بجهة أن لا يولد إلا في محله أو في المحل أولى من بعض، وذلك باطل لأنه يقتضى توليده في جميع المحال وهو مُحال.

ه اغ وش ق د ض رب ج ي

٢٩٣ بين] - ش | الاعتماد] الاعتمادات، ض | محال] محالم، أ ٢٩٤ حالاً] فوق السطر، ش المسببه] + في غير محله، ج وق الحالم، ش المسببه] + في غير محله، ج وق رحم بسرط] + كلمة مشطوبة، ر | الضعيف] الضعلف، أ ٢٩٧ على ١٩٨٠ على ١٩٨٠ المشي] في المامش، ج ٢٩٨ والمماسة] والممساسه، ب ا بأن] ان، ي ا يولد] توليد، ي ا السكون] والسكون، ض ا جسم] الجسم، ض ا محال] فوق السطر، ش ٢٩٩ من حقه] لمقة، ر ا في والسكون، ض ا محل] - أ؛ فوق السطر، ش ٢٩٩ من حقه] بالتوليد فيه] بالتوليد فيه] بالتوليد فيه] من البعض، رو؛ بالبعض، ب ا وهو] وذلك، رب ض

<sup>&</sup>quot; إلى حالة زائدة تمت، حاشية و

فثبت أنه لا بدّ من مماسة بين محله ومحل مسببه، ومعلوم أن أحدنا قد يفعل الأفعال بجسب الداعي في محال ليست مجاورة لمحله ولا هي نفس محله، فبطل إيجامه لها .

وكذلك فالصارف إنما يقتضي كون الفعل أولى بالعدم منه بالوجود لا «، استحالة وجوده لأن ذلك يخرج الفاعل أيضاً عن حد الاختيار . فإن من حقه أن يمكنه أن يفعل وأن لا يفعل، وبين استحالة أن يفعل وإمكان أن يفعل تناف

## ه اغ و ش ق د ض رب ج ي

٣٠٠ فبت أنه ] لأنه، ق | من ] فوق السطر، و | مماسة ] + بينه وبين (مشطوباً)، ه | بين ] - أ؛ فوق السطر، ش | ويحل ] أو يحل، أ؛ وبين يحل، رب ج ض | مسببه ] + حتى تغايرا (مشطوباً)، غ؛ + متى تغايرا، ج وق و ٣٠٣ يحال ] يحل (شطبت وصححت فوق السطر)، ض | ليست ] غ؛ + متى تغايرا، ج وق و ٣٠٣ يحال ] يحل (شطبت وصححت فوق السطر)، ض | ليست ] ولن وإن (فإن، رب) رجع بالداعي إلى حالة للقادر وجعل (وجعله، رب) موجباً للنعل لم يصح ذلك أيضاً لأنه يزيل الفاعل عن مقام الاختيار، غ (+ حاشية: من لفظه إيجاب إلى لفظه الاختيار من و و؛ + ساقط من الأم التي بخط المصنف رحمة الله عليه ورسوله والله أعلم بصحة ذلك) رب و و؛ + وإن الاختيار، ق ٣٠٠ فالصارف إلى الصارف، و (صححت) ي | أولى بالعدم أولى، و الاحتيار، ق ٣٠٠ فالصارف إلى الصحت) ي و ش ق (صححت) و (صححت) و (صححت) و وصحت) و وصحت عدا - ش ض ٣٠٠ يمكنه إلى المامش، ش | يمكنه أن الله من المنطوباً إلى المنطوباً إلى المنطوباً بالله من و المناس ق و ض المنطوباً إلى المنطوباً بالله من و الستحالة المكان، ض المن و ض المنطوباً بالله المناس، ش الممكن و بين إمكان، الرب؛ واستحالة المكان، ض المن الذو المنطوباً بالله المناس ق و ض المنطوباً بن المناس ق و ض المنطوباً بن المناس المناس ق و ض المنطوباً وبين إمكان، الرب؛ واستحالة المكان، ض المن النه المن النه المناس المناس ق و ض المنطوباً وبين إمكان، المناس المناس المناس المناس المناس المناس وبين إمكان، المناس ال

ظاهر، ولأن الفعل قد يوجد مع الصارف بأن يعارضه الداعي، فكيف يقضى باستحالة وجوده لأجله؟ وذلك ظاهر. فثبت أن من حو الدواعي الدواعي والصوامرف أن لا يكون لها تأثير في صحة الأفعال ولا في وجودها، بل إنما يكون الفعل أولى بالوجود منه بالعدم عند الداعي ويستمر وجوده عند خلوصه وارتفاع المانع مع إمكان أن لا يوجد. وكذلك فالفعل يكون عند الصارف أولى بالعدم منه بالوجود ويستمر عدمه عند خلوصه على طريقة واحدة مع إمكان وجوده.

ه اغ وش ق و ض رب ج ي

٣٠٨ بأن] كلمة مشطوبة صححت فوق السطر، ق إيعارضه] يعارضنا، أ ٣٠٩ باستحالة] استحالة، رب وق إوجوده لأجله] وجود ذلك، رب الأجله] فوق السطر، ش إ وذلك ظاهر] – رب إحق] + القادر (مشطوباً)، ر إ الدواعي والصوارف] الداعي والصارف، و ال أن لا] + ان (مشطوباً)، ج إلها إلها المعا، و إ في الإ الإ (مشطوباً)، ب إ إنما إذا، ي الا الفعل بالفاعل، أ إ الفعل ١٠١٠ قبل صورة مخطوطة ض مهزوزة ولم يكد يسهل قراءتها أولى إلى المعدم بالعدم با أولى إ المعدم بالمعدم بالمعدم بالمعرب الدواعي، أرب ي ش إ ويستمرا لله واستمرا للها المعامش، و إ المانع الموانع، رب ض و إ فالفعل المفاعل، أ؛ الفاعل، رب ق خلوصه ١٩٠٠ وستمرا عند عند الصارف إلى عموله رب و (صححت بقلم آخر فوق السطر)

ومتى قيل: إذا صار الفعل واجب الوجود بعد أن كان يمكن وجوده ويمكن الله ومتى قيل: إذا صار الفعل واجب الوجود بعد أن كان يمكن وجوده في أن لا يوجد ويمكز في وجوده إلى أمر زائد على كونه قادراً لأن كونه قادراً كان ثابتاً من قبل ولم يجب مع ذلك وجود الفعل؟

قيل له: إن المؤثر في وجوب وجود الفعل هوكونه قادراً كما قدمنا أن ذلك لا يصح رجوعه إلى صفة من صفات الحي سوى كونه قادمراً، وإنما يؤثر في وقوع الفعل على جهة الصحة والاختيار دون الإيجاب كما تقدم أن الفاعل يؤثر في وجود الفعل على وجه تنقدمه الصحة، ولا يصح تعليل وقوعه بأموم

ه اغ و ش ق و ض رب ج ي

٣١٥ صار] + الععا (مشطوباً)، ج | يمكن] ممكن، ش ٣١٦ لا] فوق السطر، ش | وجود] وجوده (صححت)، ب | منه] عنه، ق | فهلا] فهل لا، ب ق (صححت) | ذلك] – رب ج ي ٣١٧ لأن ... قادراً على أو ألم المش، ش | ثابتاً الله، غ (مشطوباً) أرب ٣١٨ وجود الفعل] فوق السطر، ش ٣١٩ وجود الفعل] وجوده، أض الفعل فوق السطر، ش ٣١٨ وجود الفعل وجوده، أض الفعل فوق السطر، ش الفعل ٣١٠ سوى المسوى الموراً أن لأن (صححت)، ق ٣٢٠ سوى المسوى المسطوباً)، ش ا يؤثر المؤثر، ج ٣٢٠ وقوع فوق السطر، ش الفعل ... جهة الله على الفعل المسطوباً)، ث الفعل المسطوباً، ي الفاعل المائم، رب ٣٢٠ يؤثر مؤثر، ق ا وجود الفعل وجوده، ي ا على ... الصحة فوق السطر، غ ا وجه وجهه، ق ا ولا إ فلا، ج ش تعليل وقوعه تعليله، و ا بأمور المأمر، ر (صححت فوق السطر) ب

موجبة لأن ذلك يخرجه عن حد الاختيام ويزيل أحكام الفعل الراجعة إلى الفاعل من حسن الأمر بالواجبات من الأفعال والنهي عن القبائح منها والمدح على وجوه الإحسان والذم على الإساءات إلى غير ذلك. وكل تعليل يعود على ما علمناه من أحكام الفاعلين بالنقض والإبطال وجب كونه باطلاً. ولأن الكلام في ذلك الأمر الموجب للفعل كالكلام في الفعل وأنه لم وجب بعد أن لم يجب فيجب أن يحتاج إلى علة أخرى ثم كذلك حتى تتسلسل العلل إلى ما لا يناهى، وذلك محال. فيجب أن نقصر هاهنا وأن نقضي بأن فعل الفاعل يناهى، وذلك محال. فيجب أن نقصر هاهنا وأن نقضي بأن فعل الفاعل المحالة بأمر نهائد على كونه قادراً.

ه اغ وش ق د ض رب ج ي

ومتى قيل: لِمَ جعلتم المقتضي والشرط والداعي جارية مجرى المؤثرات ولِمَ لَمْ تَجعلوها مؤثرة على التحقيق، وقد أعطيتموها معنى المؤثر فإن المؤثر هو ما يظهر به حكم أو صفة، وقد جعلتم ذلك ثابتاً فيها؟

قيل له: أما المقتضي فإنه ليس بذات وإنما هو صفة راجعة إلى ذات كما قدمنا ومن حق المؤثر أن يكون ذاتاً، فظهوم الصفة المقتضاة هو مراجع في ٢٥٠ المتحقيق إلى الذات لأجل اختصاصها بالصفة الذاتية بشرط الوجود دون أن يكون راجعاً إلى الصفة، والشرط ليس بمؤثر في ثبوت الأحكام والصفات وظهورها وإنما هو مصحح لها وإن كانت الصحة حكماً وقد ثبت لأجل

ه اغ و ش ق د ض رب ج ي

الشرط ففي ذلك نظر . ١٠ وأما الداعي فقد بينا أنه لا تأثير له في صحة الفعل الشرط ففي ذلك نظر . ٢٠ ولا في وجوده فالحال فيه أظهر من الحال في غيره .

فهذا طريق القول في حقائق المؤثرات وما يجري مجراها وتمييز بعضها من بعص وما يختص به كل واحد منها من التأثير. وقد أتينا على الكلام في ذلك على طريقة الإجمال دون التفصيل، والله ولي التوفيوت.

## ه اغ وش ق د ض رب ج ي

٣٣٩ فني] وفي، و | فني ... نظر] في الهامش، غ | نظر] في الهامش، ش | تأثير] تألير، أ
٣٤٠ فالحال] والحال، ه و ش و | أظهر ... الحال] أظهله ن ليحال، أ ٣٤١ فهذا طريق] وهذا طريق، أ؛ فهذه طريقة، ش ق ض و؛ فهذه طريق، و | حقائق] – ش | المؤثرات] المؤثرات، أ بعضها ... ٣٤٢ به إ – ب | منها] – ي بعضها ... ٣٤٢ به إصب | منها] – ي أنها] لا يقرأ بسبب الصورة، ض؛ بينا، رب و ش ق | على] – أ ش ق ض و ٣٤٣ طريقة إ طريقة إ على] – أ ش ق ض و ٣٤٣ طريقة إ طريقة وهو ، رب ج ق | النفصيل] الفلل، ر إ التوفيق] + وهو حسننا وخم الوكيل، ر و؛ + وهو حسننا وخم الوكيل وحلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم طيباً مباركاً فيه، ب؛ + سبحانه وهو حسننا وخم الوكيل، غ و حسننا وخم الوكيل، غ و ث؛ + وله الحمد سبحانه وهو حسننا وخم الوكيل، غ و ث؛ + وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلمه، ش

<sup>&</sup>quot;المولاه (هذا الجواب قال والده؛ غ؛هذا الجواب لولده، لرب) أحمد بن الحسن (+ رحمه الله، غ رب الله عنه (خرصي الله عنه (فوق السطر) ش): ما ذكره (+رحمه الله، لرب؛ + رضي الله عنه، ش) من الجواب في (من، و) المقتضي يمكن أن يكون جواباً عن الشرط (الشروط، لا)، فإن الذات المختصة (+ وهو الشرط، ب) بالمصحح (فوق السط، و) للأحكام والصفات هي المؤثرة (المؤثر، لا) في ظهور الصحة للصفات (صحة الصفات، لرب) والأحكام لأجل اختصاصها بما يجري مجرى المؤثر (+ في الأحكام (مشطوباً) ش) في الحكم الذي هو الصحة للمشروط (المشروطة، لا)؛ حاشية في متن ألاب وعن ض (معلمة بالرموز في لرب ض) وفي هامش غ (+ فخ) و